توطين المعرفة الإسلامية

في مؤسسات التعليم العالي

المعرفة الإفتائية أنموذجا

مداخلة بالندوة العلمية الدولية المشتركة بين جامعة الزيتونة
ومنظمة الإيسيسكو، عن تدريس العلوم الدينية
في مؤسسات التعليم العالي
(٢٣ - ٢٥ فبراير ٢٠١٠م)

أ. د. نور الدين مختار الخادمي
أستاذ التعليم العالي ومدير مدرسة الدكتوراه بجامعة الزيتونة بتونس

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

توطين المعرفة الإسلامية

في مؤسسات التعليم العالي

المعرفة الإفتائية أنموذجا

مداخلة بالندوة العلمية الدولية المشتركة بين جامعة الزيتونة
ومنظمة الإيسيسكو، عن تدريس العلوم الدينية
في مؤسسات التعليم العالي
(٢٣ - ٢٥ فبراير ٢٠١٠م)

تأليف

أ. د. نور الدين مختار الخادمي
أستاذ التعليم العالي ومدير مدرسة الدكتوراه بجامعة الزيتونة بتونس

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
لصاحبها
عبد القادر محمود البكار

الطبعة الأولى
١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشئون الفنية .

الخادمي، نور الدين مختار.
توظيف المرونة الإسلامية في مؤسسات التعليم العالي: المرونة الإنمائية أنموذجا: مداخلة بالندوة العلمية الدولية المشتركة بين جامعة الزيتونة ومنظمة الإيسيسكو عن تدريس العلوم الدينية في مؤسسات التعليم العالي ٢٣ - ٢٥ فبراير ٢٠١٠ / تأليف نور الدين مختار الخادمي . - ط ١ . - القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، [٢٠١١م] .
٨٠ ص ؛ ١٧سم
تدمك ٠ ٩٠١ ٣٤٢ ٩٧٧ ٩٧٨
٢ - التعليم العالي .
١ - الإسلام والعلم .
أ - العنوان .
٢١٤,٥

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م في عشر الجائزة تقريبا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

مقدمة ٥
مفهوم المعرفة الإسلامية ١١
الألفاظ ذات الصلة بالمعرفة الإسلامية ١٢
مفهوم التوطين ١٧
توطين المعرفة الإسلامية ١٨
مفهوم مؤسسات التعليم العالي ٢٠
المراد بتوطين المعرفة الإسلامية في مؤسسات التعليم العالي ٢٢
دواعي توطين المعرفة الإسلامية في مؤسسات التعليم العالي ٢٣
مظاهر توطين المعرفة الإسلامية في مؤسسات التعليم العالي ٣١
آثار توطين المعرفة الإسلامية في مؤسسات التعليم العالي ٣٦

مستلزمات توطين المعرفة الإسلامية
في مؤسسات التعليم العالي ٣٨
القسم الأول: مستلزمات المعرفة الإسلامية ذاتها ٣٨
القسم الثاني: مستلزمات بيئة المعرفة الإسلامية ٤٢
نماذج من توطين المعرفة الإسلامية
في مؤسسات التعليم العالي ٤٦
الأنموذج المجمل (١) توطين المعرفة
القرآنية التأويلية في مؤسسات التعليم العالي ٤٦
الأنموذج (٢) توطين المعرفة الإفتائية
في مؤسسات التعليم العالي ٥٣
فكرة مشروع توطين المعرفة الإسلامية
في مؤسسات التعليم العالي ٧٠
فهرس المصادر والمراجع ٧٢
السيرة الذاتية للمؤلف ٧٥

* * *

مُقَـدِّمَة

تتمثل جدة الموضوع في أمور معرفية ومنهجية وبيئية حضارية وعصرية عدة. ومن ذلك:

• **دلالات التوطين** باعتبارها أحد مطالب الوطنية والهوية تجاه العولمة والعالمية والتداعيات السريعة لهما، إضافة إلى الثورة الاتصالية والتسابق التكنولوجي وكثرة النزاعات والتكتلات الإقليمية والدولية والطائفية.

• **دلالات المعرفة الإسلامية** باعتبارها أحد أبرز أعمال التوطين ومنجزات الأوطان؛ تحقيقًا لأغراضها العلمية والتنموية والاجتماعية والحضارية.

• **دلالات مؤسسات التعليم العالي** باعتبارها وعاءً نظاميًا ومؤسسيًّا لعمليات التعليم العالي والدراسات الأكاديمية التي لها أثرها في الثقافة والتنمية والاستقرار والأمن.

أما ابتكار الموضوع فإضافاته الواقعة وإسهاماته المتنوعة على صعيد ترسيخ المعرفة الإسلامية السوية والفاعلة التي تصحح المفاهيم وتعزز الهوية وتقوي الخلق وتنمي روح المبادرة والإرادة، وقوى التفكر والاجتهاد والتحضر والإنتاج، وعلى صعيد تحقيق التكامل المعرفي الذي يؤسّس للرؤية المتكاملة والسياسة الشاملة لشأن الإنسان في أبعاده المادية والروحية والاجتماعية والإنسانية.

ومن ابتكاراته أيضًا الترغيب أو الإلزام بالاستفادة من المنتج العصري في مختلف مجالاته التقنية والبيئية والإدارية والصحية والنفسية، بعد ترويضه وترشيده وفق متطلبات المعرفة والهوية والحضارة الإسلامية والعربية.

أما واقعية الموضوع فكونها تتصل بقضية مناهج التعليم والتدريس؛ باعتبارها أحد أبرز مستجدات العصر ونوازل الواقع؛ وذلك لما تمثله من إشكالية معرفية وبيداغوجية وحضارية كبرى، ولرمزيتها

الدالة على التداخلات الكثيرة، كتداخل المعرفي مع الواقعي والمنهجي، وتداخل الذات مع الموضوع والأنا والآخر، والماضي مع الحاضر، والتراث مع المعاصرة والمواكبة، والراهن واللاحق، وغير ذلك. وتناوُل هذه القضية ضمن سياقات مؤسسات التعليم العالي يعطيها أبعادًا منهجية وهيكلية أكبر؛ وذلك لعظم أداء هذه المؤسسات ونشاطها وتراكم خبراتها وطابعها المؤسسي الذي يصبغها بصبغة التنظم والدورية والعطاء الجماعي والسند القانوني والمقبولية الرسمية والشعبية.

والذي نرنو إليه في هذا المقام، هو اعتبار المعرفة الإسلامية والمعرفة الإفتائية - باعتبارها جزءًا منها - وعاءً نظريًا وسبيلًا عمليًا يخدم القضايا الوطنية ومصالح المواطن، ويوازن بين متطلبات الأوطان ومقتضيات الانفتاح على الحضارات والبلدان. ويستجيب للمنتج الإيجابي في مجال المناهج التعليمية والطرائق التدريسية، ودون انبتات أو انفلات.

وبمعنى آخر، فإن معرفتنا الإسلامية في المؤسسات التعليمية العالية، ينبغي أن تسير على خطين متكاملين:

- خط مضمون المعرفة الإسلامية وحقائقها الثابتة ومحتواها النقلي والعقلي ومنجزها الحضاري والواقعي.

- وخط آليات تنزيل هذه المعرفة وتجديدها وجعلها توائم العصر وتواكب المقام؛ من أجل تقريبها للناس وتيسير مفاتيح الخير والتنمية والنهوض بموجبها ومقتضاها.

وهذا هو الذي يدل عليه لفظ توطين المعرفة الإسلامية داخل مؤسسات التعليم العالي، تلك الدلالة التي تؤسس لفعل معرفي جامعي إسلامي ينبع من الدين الحق والاعتقاد الحق والتشريع الحق، ويُفعَّل داخل الوطن وفي سياقاته ومتطلباته، ومستجيبًا لسماته وحاجياته، ويتآخى مع الأفعال المعرفية الجامعية والمدنية الأخرى، ويتواصل معها؛ من أجل ترسيخ المعرفة المتكاملة التي تترتب عليها

التنمية الشاملة والحضارة الدائمة. ولكل هذا دواعيه ومستلزماته وأدواته وآثاره وآفاقه. وبالحوار وإدامة الأنظار يمكننا التوصل إلى وفاق معتبر أو اتفاق منتظر، ننهض به جميعًا ونسعد، ونأمن بسبب ونُسند. وما ذلك على الله بعزيز. والله ولي التوفيق.

* * *

مفهوم المعرفة الإسلامية

المعرفة الإسلامية [١] هي المعلوم من الدين الإسلامي إزاء قضايا الإنسان والحياة والكون. أو هي المعلوم من الخلق والأمر. والخلق هو الواقع الإنساني والحياتي والكوني. والأمر هو البيان الإلهي الشرعي لهذا الواقع.

والمعرفة الإسلامية هي كلمة مركبة تركيبًا وصفيًا، يتناول موصوفًا ووصفًا له. والموصوف هو المعرفة، وهي ما يُعلم ويُدرك بعقل الإنسان وأدوات تحصيله العلمي. والوصف هو « الإسلامية » الدالة على مرجعية هذه المعرفة وطبيعتها ووظيفتها وأثرها.

---

(١) من التعريفات الواردة في بيان المعرفة الإسلامية، تعريف الشرفي بأنها العلوم الإسلامية التي تعبر عن نمط متميز يدل على قيام مؤسسات غايتها تطبيق الدين في مختلف أوجه الحياة. الإسلام والحداثة، عبد المجيد الشرفي (ص ١٧).

الألفاظ ذات الصلة بالمعرفة الإسلامية:

يُعبر عن المعرفة الإسلامية بتعبيرات متقاربة ومتكاملة، وأحيانًا بتعبيرات متطابقة أو متشابهة. ومن هذه الألفاظ: **لفظ العلوم الإسلامية، ولفظ الثقافة الإسلامية، ولفظ الوعي الإسلامي**. ولستُ مدعوًا في هذا السياق إلى بيان الفروق اللفظية والموضوعية والاستعمالية [1] لكل هذه الألفاظ؛ وذلك خوفًا من الانحراف عن فكرة البحث الأساسية، والانسياق في كثير من التفاصيل الجانبية التي قد تشوش على هذه الفكرة، وإنما يكفيني - فقط - تحديد المشترك اللفظي

---

(١) من هذه الفروق مثلًا: الجهة المستهدفة، والموضوع العلمي ومنهجه، وحكمه وأدلته، فالعلوم مثلًا أدق من المعرفة التي هي أدق من الثقافة؛ إذ تُطلق العلوم في الغالب على بلوغ الترقي المعرفي المتخصص والمتقن، في حين أن المعرفة دون ذلك، والثقافة دون الأخيرة، فكأن الألفاظ الثلاثة تتفاوت مرتبة من حيث التخصص والدقة وجريان المنهج وضبط المجال وتحديد العلاقة بالآخر، وهكذا.

والموضوعي بين كل الألفاظ سالفة الذكر.

وهذا المشترك هو: تحصيل المعلوم من الإسلام إزاء الإنسان والحياة والكون، مع تقدير مقام ذلك وسياقه؛ فمقام الجامعة الإسلامية في تحصيل المعرفة الإسلامية ليس كمقام الجامعة القانونية والأدبية والتقنية، من حيث دقة التخصص، وشمول المعرفة، والأداء الوظيفي، والإسهام الاجتماعي والحضاري.

وفي الجامعة الإسلامية ذاتها، يكون مقام أحد فروع المعرفة الإسلامية أكثر خصوصية وتخصيصًا من فرع معرفي آخر، بحسب اعتبارات ذلك ومسوغاته؛ فالفرع الفقهي - مثلًا - يكون أكثر إلحاحًا من الفرع الأصولي أو المقاصدي، أو العكس. ومردُّ ذلك هو: المقام والسياق والمبررات والحاجة الوظيفية أو الضرورة الحياتية أو الواجب الداخلي أو العالمي.

ومثال ذلك في الآونة الراهنة: إعطاء اهتمام

أكبر بالفرع العلمي المقاصدي [١] الذي تنُّزل بموجب عمليات الفهم السطحي والجزئي والظاهري للإسلام؛ فوقع التركيز على تدريس المقاصد الشرعية من أجل تصحيح الفهم السوي للإسلام، والذي يجمع بين ما هو ظاهر ومقصود، وبين ما هو وسيلة وغاية، وبين ما هو جزئي وكلي.

ومثال آخر - كذلك - : زيادة الاعتناء بعملية الإفتاء من حيث المضمون والمنهج والآليات والأبعاد والآثار، وإعطائها حيِّزًا تعليميًا وتدريبيًا وإعلاميًا أكبر؛ من أجل التصدي لما أصبح يُعرف بفوضى الإفتاء وتضاربه وتهارجه، ولترشيد الفتوى، وتدريب المفتين، وتوجيه المستفتين.

إنه يمكننا القول بأن المعرفة الإسلامية هي المعلوم

---

(١) ومن شواهد ذلك: تزايد البحوث والمنشورات في المقاصد، وقيام المراكز والمواقع والبرامج الإعلامية، واعتماد المقاصد كمقرر دراسي جامعي في عدد غير قليل من الجامعات العربية والإسلامية والعالمية.

الإسلامي الذي تتحدد مقاديره وأدواته وسيرورته ومصيره، وفقًا لمعطيات الضرورة والحاجة والتحسين في مجال حياة الإنسان والمجتمع والدولة والأمة والإنسانية.

فهذا المعلوم متسم بالنسبية والإضافية في مستوى التصور والاستدعاء والتنزيل، ولكنه في مستوى الحقيقة الشرعية والمضمون الديني بشقيه الثابت والمتغير، وبسماته وأدواته وضوابطه؛ نجده يجري على نَظم واحد، ومطرد على نسق واحد، دون أن يصيبه التعارض أو الفوات أو القصور؛ لأنه وضعٌ إلهيٌّ سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم المحمود إلى الصلاح في الحال، والفلاح في المآل [1].

---

(١) كتاب الدين، محمد عبد الله دراز (ص ٩)، نقلت عن المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، يوسف حامد العالم، (ص ٢٠٥). الدار العالمية للكتاب الإسلامي بالرياض، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية، (ط ٢) سنة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

فقد قال تعالى عن دينه الذي يحصل الناس معرفته: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣]، وقال عن خلقه الذي تحصل بعض معلوماته عند الناس: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾ [الملك: ٣]. وقال عن وحيه الكريم: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [ص: ٢٩]. وقال عنه - كذلك -: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢]، و ﴿ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩].

* * *

مفهوم التوطين

تتسم عبارة التوطين بأقدار عالية من الجدة في الاستعمال والدلالة على معنى محدد يُراد به مراعاة الوطن وخاصياته وحاجياته، والعمل على تحقيق المطالب الوطنية وخدمة المواطن.

وقد تعددت العبارات في ذلك:

فمنها قول بعضهم بأن التوطين والوطن يعني فيما يعني اللغة والعقيدة والتقاليد الاجتماعية والتاريخ السياسي والثقافي والمناخ والبيئة والعمر الحضاري والنظر لـ (الآخر) وكيفية الاستفادة من منجزاته [1].

وبأن توطين العلوم يعني اصطباغ هذه العلوم جميعها بالصبغة الوطنية [2]، وأنه لا يعني انحباس

(١، ٢) مقدمة كتاب توطين العلوم في الجامعات العربية والإسلامية، عمر عبيد حسنة (ص ١٧).

التعليم ضمن الحدود الجغرافية للوطن خاصة أمام ثورة الاتصالات ووسائل الإعلام..[١].

كما أن عبارة التوطين قد تكاثر ورودها أو تزامن مع ظهور العولمة التي كانت في بعض أوجهها تهديدًا للوطنية والوطن والمواطن، سواء في مجال الاقتصاد والتعليم والإعلام ... أو في مجال الهوية والثقافة والدين وقيم الأخلاق وفضائل الإنسان. فلذلك وردت هذه العبارة لتكون في مقابل عبارة العولمة، وفي مواجهة مخاطرها وأضرارها، أو التقليل من آثارها وتداعياتها.

توطين المعرفة الإسلامية:

هذا النوع من التوطين هو أحد أنواع التوطين عمومًا، والتوطين المعرفي خصوصًا؛ إذ توطين المعرفة الإسلامية قد أضحى أحد أبرز المطالب الوطنية الداخلية؛ لما له من أثر في تحقيق معنى

---

(١) مقدمة كتاب توطين العلوم في الجامعات العربية والإسلامية.

الوطنية وخدمة وحماية الوطن وخدمة المواطن، وفقًا لرؤية متكاملة ومنهجية منضبطة موضوعتين للغرض.

والمعنى الإجمالي لفكرة توطين المعرفة الإسلامية، **جَعْلُ هذه المعرفة حامية للوطن ومراعية لخاصياته وحاجياته، وخادمة للمواطن وملبية لطلباته، وإعطاؤها مكانها اللائق بها داخل الوطن، وتمكينُها من أداء دورها الوطني وإسهامُها في أمنه وتنميته. وهو جوهر التوطين وحقيقته.** وهو من الأهمية البالغة بمكان، وتنزيله وتفعيله وتجديده وإحياؤه كذلك.

* * *

مفهوم مؤسسات التعليم العالي

هي الأطر التي تُعنى بشأن التعليم العالي، تنظيرًا وتنظيمًا، تدريسًا وتأطيرًا، تدريبًا وتوظيفًا، إسنادًا للتنمية الوطنية، وإسهامًا حضاريًّا وعالميًّا. وهذا الأمر قد يحيلنا إلى بعض التفصيل المبين لهذه الأطر وارتباطاتها وأدوارها، ففي الداخل الوطني توجد وزارة الإشراف وهياكلها المتنوعة، وهناك الجامعات والكليات والمعاهد العليا، وهناك مراكز الدراسات وأبراج البحوث.

وفي الخارج والعالم توجد المنظمات والاتحادات الجامعية الإقليمية والدولية، وهناك الجامعات الافتراضية والرقمية والتعليمية عن بعد، وهناك رابطات العلماء والجامعيين والطلبة، وغير ذلك كثير.

ويعنينا في هذا السياق الحديث عن هذه المؤسسات في تعلقها بالمعرفة الإسلامية وتوطينها،

وليس أكثر من ذلك. وهو الأمر الذي يجعلنا نتحدث عن هذه المؤسسات التي تحتضن المعرفة الإسلامية وتُعنى بها على أصعدة التنظير والتنظيم والتدريس والتأطير والتدريب والتوظيف والتنمية والإسهام الحضاري في الداخل والخارج.

* * *

المراد بتوطين المعرفة الإسلامية في مؤسسات التعليم العالي

المراد بذلك - باختصاره الشديد وإجماله المختصر- **تمكين المعرفة الإسلامية من اتخاذ موطن لها داخل مؤسسات التعليم العالي، أو اعتبار مؤسسات التعليم العالي أحد المواقع التي تتوجه إليها المعرفة الإسلامية بالاهتمام والأداء التدريسي والبحثي والتأطيري وغيره.**

وهذا التواصل أو الترابط بين تلك المؤسسات وهذه المعرفة، إنما تمليه طبيعة هذا التواصل، ودواعيه ومبرراته، وتدل عليه ظواهره وشواهده، وتُراعى فيه ضوابطه وشروطه، وتحصل آثاره ونتائجه. وهو ما نبينه في العناصر التالية:

دواعي توطين المعرفة الإسلامية
في مؤسسات التعليم العالي

تدعو إلى هذا التوطين عدة أمور تتصل بالمعرفة الإسلامية من جهة، وبمؤسسات التعليم العالي من جهة ثانية، ومن الارتباط الشديد بينهما، وما يمكن أن يؤول إليه من غايات وأهداف كل منهما. فالجدلية بينهما قائمة، والعلاقة متبادلة، والعناصر متداخلة، سواء على الصعيد المعرفي والنظري، أو على الصعيد التاريخي والحضاري، أو على صعيد الواقع الراهن ومشكلاته وتحدياته في الداخل الوطني، وفي الخارج والعالم بأسره. وباعتبار كون الجدلية قائمة والعملية مركبة بينهما؛ فيمكنني إيراد هذه الدواعي كأمر يتعلق بهما دون فصل أو تفريق:

- **طبيعة المعرفة الإسلامية وتوجهها إلى كافة مؤسسات المجتمع** وهيئاته ومنظماته وفئاته، وعدم اقتصارها على بعض الأطر التقليدية والمواقع المعروفة

عبر التاريخ؛ كموقع الكتاب والمسجد والروضة والمجلس الخاص ومجالس الحكام والخلفاء والعلماء والزوايا والأربطة والمدارس. فقد أصبحت مؤسسات التعليم العالي إحدى الجهات المهمة التي تتوجه إليها المعرفة الإسلامية وتقصدها لتقيم كيانها فيها وتقوم بدورها كسائر المعارف العلمية الأخرى. وأساس هذه الطبيعة المرجعيةُ الدينية والخلفية الفكرية والرصيد الحضاري لهذه المعرفة.

فتنص هذه المرجعية على الشمول المعرفي للقضايا والأبعاد، وللمؤسسات والأحوال والأوضاع. وهو الشمول الذي لا يوقعها في دائرة الكيانية المدمرة والهيمنة القاتلة للفكر والإبداع والتحضر والاجتهاد، وإنما الشمولية التي تُغطّي مختلف مفرداتها وموضوعاتها برؤية الجمع بين الاعتداد بالثابت والأصيل والمعتبر، وبين مسايرة الواقع ومتغيرات الحياة ومواكبة الجديد، وفق منهج النظر والفكر، وأداة الاجتهاد والإفتاء، والإرشاد

والتصحيح والمراجعة والتطوير. وشيء من التفصيل الأصولي والمقاصدي لسمة الشمولية الواقعة في مجال المؤسسات التعليمية المختلفة، يفضي بنا إلى القول بأن مؤسسات التعليم العالي تُعَد جهة ينبغي أن تحتضن المعرفة الإسلامية وتوليها مكانها اللائق بها؛ أم أن هذه المؤسسات تكون من قبيل سائر المؤسسات العلمية والتربوية والفكرية والتنموية التي تتوجه إليها المعرفة الإسلامية وتتواصل معها.

وهذا التفصيل يعتبر أن هذه المؤسسات بمثابة الوسائل المفضية إلى مقاصدها؛ وفقًا للقاعدة المقاصدية المشهورة: « الوسائل لها أحكام المقاصد » [1]. وبمثابة المقدمات الآيلة إلى نتائجها؛ وفقًا لقاعدة: « ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب » [2]. وغير ذلك.

● **طبيعة مؤسسات التعليم العالي ورسالتها الشاملة لمختلف الفروع المعرفية والتخصصات العلمية، وعدم**

---

(١) علم القواعد الشرعية، نور الدين الخادمي (ص ٢٨٦).

(٢) وهي قاعدة فقهية وأصولية.

اقتصارها على نوع معرفي محدد، كنوع العلوم التجريبية والتقنية والأدبية وغيرها، ومعلوم أن المعرفة الإسلامية تُعد إحدى المطالب المعرفية والحضارية المهمة في قيام هذه المؤسسات ومزاولة نشاطها وتعميق دورها وترسيخ آثارها؛ وذلك لأهمية هذه المعرفة وعظمة تأثيرها في الواقع والحياة، بناءً على ارتكازها في نفوس أصحابها، وتجذرها في بواطن قلوبهم، وتحركها في ظواهر حياتهم وسياسات دولهم وحراكهم الاجتماعي المتعدد والمتدافع.

●**مواجهة التحديات المختلفة في الداخل الوطني والعربي والإسلامي**، واعتماد المعرفة الإسلامية في ذلك؛ بما تمثله هذه المعرفة من رصيد ثقافي وحضاري له دوره في التوجيه والتأثير. ويزداد أمر هذا التأثير إذا أُدي بطريقة جامعية وبالنسق الأكاديمي والمنهجي والتجريبي المعروف، وإذا روعيت فيه معطيات الواقع الاجتماعي والبيئة الوطنية والمحيط الدولي.

ومن هذه التحديات: الأمية والفقر والبطالة

والمرض، والتطرف والعنف والحروب والنزاعات الإقليمية والعالمية، والتصحر والانحباس الحراري، والعولمة وغسيل الأموال والإجرام العابر للقارات، وتجارة الرقيق والمتاجرة بالأعضاء، والتجارب النووية والوراثية، وغير ذلك مما يمكن للرصيد المعرفي الإسلامي القديم والجديد أن ينهض به في الإسهام في المواجهة والمعالجة والمجادلة، وفي الإضافة الممكنة وتقديم الحلول المناسبة والمقاربات الاجتهادية المساعدة.

●**منجزات المعرفة الإسلامية داخل مؤسسات التعليم العالي**؛ فقد أنجزت هذه المعرفة أعمالًا كثيرة، على صعيد العلوم الإنسانية والأدبية والحضارية، وعلى صعيد الاقتصاد والمصارف والمال والأعمال، وعلى صعيد القانون والقضاء والعدالة، فضلًا عن صعيد الإفتاء والاجتهاد والخطابة والإرشاد والتربية الإسلامية والفكر الإسلامي وسائر العلوم الشرعية والدراسات الدينية والحضارية والتاريخية...

ويتضح هذا بالخصوص في المؤسسات التعليمية المتمحضة للمعرفة الإسلامية؛ كالجامعات الإسلامية والكليات والمعاهد الإسلامية، أو في المؤسسات التعليمية المتصلة بوجه ما بالمعرفة الإسلامية؛ كالكليات القانونية والأدبية والاقتصادية، وكمراكز البحوث والنشر الجامعي. **ومن أبرز شواهد ذلك:**

- المنجزات النظرية والعملية لما أصبح يُصطلح عليه بقضايا الفكر المعاصر، متمثلًا في مجموع الكتابات والمحاورات والملتقيات والاتفاقيات في تاريخ الأديان وحوار الحضارات ومقاربة الثقافات، وفي طبيعة الخطاب الديني المعاصر والتعايش مع الآخر، وفي كثير من قضايا التجديد والاجتهاد والنفير الفكري والكفاح العقلي، ومن ذلك - تفصيلًا وتمثيلًا - : المواطنة والعولمة والجودة والتنمية البشرية والأمن الشامل والسلم والاستقرار والبيئة...

- المنجزات النظرية والعملية لما أصبح يُصطلح عليه بقضايا الفقه المعاصر، متمثلًا في الكم الهائل

من الدراسات والقرارات والحلول والبدائل المتعلقة بالاقتصاد والتنمية والاستثمار والمصارف والإدارة والمشروعات وبعث المؤسسات وحَوْكمتها وتفعيلها وتطوير أساليبها وتنشيط أدائها.

ومن الأمثلة الجزئية والتفصيلية في ذلك: التجارة الإلكترونية والتنمية عن بعد والحقوق المعنوية وبراءات الاختراع وصناديق الزواج وصيغ الأوقاف واستثمار مال الزكاة وغير ذلك كثير.

● **الأهمية التنموية والحضارية لتوطين المعرفة الإسلامية داخل مؤسسات التعليم العالي**؛ وذلك بالنظر إلى دور هذه المعرفة في إحداث التنمية الشاملة، من حيث ارتكازها إلى العقيدة الصحيحة والإرادة القوية والإيمان القوي بأن العمل والإنتاج والتعلم والتفكر إنما هو فريضة إسلامية يعدل فرائض الإسلام الأخرى، ومن حيث انطواؤها على الرصيد المعرفي والتاريخي المملوء بالتجارب ومنجزاتها ونتائجها، وبكثير من

مشروعات الحلول والصيغ والاختيارات، ومن حيث اتسامها بسمات المرونة والتجدد والحيوية والقابلية للتفاعل والتواصل والتبادل مع الواقع الإنساني والحراك الوطني والعالمي، ويكون من المأمول أن تقوم معرفتنا الإسلامية داخل مؤسساتنا للتعليم العالي بدور تنموي عظيم في بلادنا العربية والإسلامية، سواء على صعيد التنمية البشرية والروحية والإرادية، أو على صعيد التنمية الاقتصادية والمادية والتقنية.

ولن يكون ذلك حاصلاً إلا إذا اندرج في إطاره المعرفي والحضاري، وراعى سياقه الاجتماعي وقانونه العلمي، وإذا تضافرت الجهود وخلصت النيات وتوحدت الإرادات.

* * *

مظاهر توطين المعرفة الإسلامية
في مؤسسات التعليم العالي

المعرفة الإسلامية داخل مؤسسات التعليم العالي لا ينبغي أن تكون شعارًا مرفوعًا مفرغًا من محتواه ومضمونه وخاليًا من عوامل إنجاحه ودوامه؛ بل لا بد أن تكون حقيقة واقعة، وسياسة متبعة، ورؤية واضحة، ومسيرة هادئة ومهتدية. ولذلك فإن حصول هذا له يدل عليه ويرمز إليه، وهو ما نعبر عنه بالظواهر التي تنطوي خلفها البواطن، وبالشواهد التي تتضمن الحقائق. **ومن تلك الظواهر والشواهد:**

● **اعتبار المعرفة الإسلامية جزءًا من عموم المعرفة داخل مؤسسات التعليم العالي**، ينال حقه وحظه، حقه في الوجود والبقاء والتواصل، وحظه في الفعل والتأثير والتفاعل والتواصل. وهو الأمر الذي يقرر متطلبات المعرفة الإسلامية داخل هذه المؤسسات، سواء على صعيد البرامج والمقررات والفرص

التكوينية والتدريبية والتعليمية، أو على صعيد التوظيف والتشغيل والانفتاح والإشعاع الخارجي، أو على صعيد التنمية والدولة والاعتماد المالي والتأسيس القانوني والزخم الإعلامي والمعلوماتي والحماية الرسمية والاجتماعية، والمحيط الإقليمي والمجتمع العالمي.

● **إقامة الروابط بين المعرفة الإسلامية وعموم المعرفة**، وتحقيق التواصل البنَّاء الذي تتكامل فيه جميع الفروع المعرفية في تحقيق التنمية الشاملة والحياة المستقرة والسعادة الدائمة. وهذا يحيلنا إلى الإشارة إلى القطيعة الواقعة أو المتوقعة بين المعارف في مناسبات عدة ومواقع مختلفة، كما يحيلنا إلى التنبيه إلى الإشعار بتفوق بعض المعارف على بعض؛ لاعتبارات وأسباب مختلفة، وهو الأمر الذي قد يوقع في بخس بعض المعارف وغبنها واحتقارها وتهميشها، وفي حدوث المواقف السلبية وردة الفعل والإحساس بالدونية والهوان.

ونحن نظن أن التكامل بين المعارف خير سبيل لتحقيق العدالة والمساواة العلمية داخل قطاع التعليم العالي بالخصوص؛ العدالة التي تقتضي الموضوعية والأمانة وإعطاء كل ذي حق حقه، امتثالًا لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، والمساواة التي تستوجب الندية بين المعارف، مع مراعاة الاستحقاق الذاتي مقدارًا وأسلوبًا وكيفًا، وغير ذلك.

أي أن المساواة والندية لا تعني التساوي بين المعارف على المستوى الكمي والأسلوبي والنوعي، وإنما تعني استحقاق كل نوع معرفي ما يلزمه من حقوق مادية ومعنوية وبشرية وإعلامية وتشغيلية؛ وفقًا لمعايير ذلك وموازناته ومعتبراته. فالعلم الطبي يحتاج إلى متطلباته المعرفية الطبية الصميمة، والعلم الشرعي كذلك.

والتداخل بينهما هو ما يكون لعلم الطب من تطعيم بعلم الشرع، وما يكون لعلم الشرع من تطعيم

بعلم الطب، والأمر ينطبق على كافة المعارف وفقا لمعتبرات ذلك وكيفياته.

● **اعتبار المعرفة الإسلامية رصيدًا باطنيًا محفزًا للوطنية والتنمية والإتقان والإبداع والإسهام العام والخاص**، وليس فقط محفزًا لأمور الباطن والوجدان، ومنظمًا لأحوال الفرد في مجال تعبده وتدينه، وفي ميدان خصوصياته الذاتية والأسرية فحسب، بل إن هذا الرصيد له إطلالاته وتدعيماته لأبعاد الإنسان الاجتماعية والسلطانية والعالمية، وكل هذا متوقف على حسن التصوير والتكييف والتوظيف والتنزيل، ومبنيًا على أسسه المعرفية والمنهجية والواقعية اللازمة والمناسبة.

● **اعتبار المعرفة الإسلامية سندًا للأمن الفكري** والسلوكي عن طريق ترسيخ العلم الشرعي الصحيح والمتكامل، وإشاعة ثقافة الاعتدال والتوازن والتوسط، ونبذ أسباب التدهور الفكري والسلوكي، واستبعاد بوادر التنازع والتصادم [١].

---

(١) انظر كتاب ظاهرة التطرف والعنف من مواجهة الآثار =

ومعلوم أن المعرفة السوية المتوازنة تؤدي إلى الحياة السوية والموازنة، ومن هنا نقول بأن تقرير المعرفة الإسلامية المتوازنة والمتكاملة في نفوس الناس، ولا سيما في نفوس الناشئة والشباب، سوف يكون له الأثر البالغ في بناء شخصيات هؤلاء بناءً متوازنًا في الفكر وفي السلوك، وسوف يقي المجتمع والأسر كثيرًا من القلاقل والأزمات الناجمة عن سوء المعرفة واختلالها.

* * *

= إلى معالجة الأسباب، فقد وردت فيه عدة أبحاث تبين دور العلم في نبذ العنف والتطرف.

آثار توطين المعرفة الإسلامية في مؤسسات التعليم العالي

سيكون لهذا التوطين آثاره في النفوس والواقع والحياة، وفي مجالات التنمية والتزكية، والعمارة والحضارة، وسوف يسهم في خدمة المجتمع والمؤسسة الجامعية نفسها وسائر مؤسسات الدولة.

ومن أبرز هذه الآثار:

- **بناء الشخصية المتزنة والمتخلقة والعارفة والمثقفة؛** بموجب التكوين العلمي المتخصص، والتحصيل الجامعي المتقن والمتوازن والشامل.

- **إعداد الإطار الجامعي العالم بدينه ورسالته** وثقافته، والواعي بمجتمعه وحياته، والمواكب لعصره وحضارته. وهو الأمر الذي يسهم في تعميق المعرفة وترسيخ التربية وتكثير الإنتاج بمختلف مجالاته وصوره.

• **المحافظة على الخصوصيات والثوابت**، وحماية الذات من الانسلاخ والانبتات والذوبان في الآخر الثقافي والخارجي، وتحقيق التواصل والتفاعل والتثاقف في ضوء تلك الثوابت والخصوصيات، وبمقتضى قواعد الاستقلال والسيادة الوطنية.

• **تعظيم أقدار التنمية وتكثير المنتوج وتجويده** وتحسينه؛ بموجب عناصر النجاح الذاتية والحوافز الباطنية والمخزون الحضاري والتاريخي والجغرافي، وغير ذلك مما تمثله المعرفة الإسلامية في بُعْدها العقدي الإيماني وبُعْدها التشريعي الاجتهادي من قوة ودفع وتأصيل وترغيب وتحفيز.

• **إبراز سماحة الإسلام وأبعاده الإنسانية والحضارية وقيمه الأخلاقية والتشريعية**، من خلال إبراز المعرفة الإسلامية التي تمثل الحقيقة الشرعية في شطر منها، والمنتج الإسلامي في الشطر الآخر.

* * *

مستلزمات توطين المعرفة الإسلامية في مؤسسات التعليم العالي

إن هذا التوطين عملية مركبة ومهمة في غاية التعقيد والتداخل والحساسية. وهي تخضع لأقدار عالية من التنظير والتخطيط والتنظيم والتنزيل والمراجعة والتطوير والتحديث والتفعيل. وأقسام هذه المستلزمات اثنان:

القسم الأول: مستلزمات المعرفة الإسلامية ذاتها:

النوع الأول: المستلزمات المضمونية:

والتي تُعنى بمحتوى المعرفة الإسلامية من حيث ضبطها وتصنيفها وترتيبها وتجديدها وتقريرها في الواقع والحياة. ومعلوم أن هذا المحتوى يتوزع على عدة علوم وفنون، فهناك المعارف الخاصة بالوحي الإلهي والهدي النبوي. وهناك المعارف الخاصة بالأدب العربي ولسان العرب. وهناك المعارف

الخاصة بالحياة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية. وهناك المعارف الفلسفية والمنطقية والحسابية والفلكية وغيرها. وكل هذه المعارف تشكّل المعرفة الإسلامية أو تتداخل وتتصل بها؛ ولذلك لزم ضبط ذلك وبيانه، وتحديده بحسب مجاله وموضوعه وأثره وصلته بغيره.

ومما ينبغي تأكيده في إطار محتوى المعرفة، تقرير تكاملية المعرفة التي أدت إلى ما يُعرف بالعلوم البينية التي تعبر عن ارتباط مجال علمي « أعلى » أكثر تعقدًا بمجال علمي « أدنى »، والذي يعكس حالة متقدمة من التمثيل المتبادل والصلة المرموقة بين أفرع العلوم [1] وتأكيد تكاملها. وهو الذي ينفي عنا ما يُصطلح عليه

---

(١) الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إعداد اليونسكو، القسم الأول، (٢/٣٦٥، ٣٦٦)، ترجمة أنطوان مقدسي وآخرين، مطبعة دمشق (١٣٣٦هـ/ ١٩٦٧م)، نقلت عن توطين العلوم، القريشي (ص ١٩١).

بالانشطار المعرفي وطغيان التكنوقراط، والذي كان من تداعياته ترعرع حالات من التعصب أو التعالي تحكمت في سلوكيات كل شعبة إزاء الشُّعب الأخرى [١].

النوع الثاني: المستلزمات المنهجية:

والتي تُعنى بفن التنظيم والترتيب والتنسيق، والتحرير والتحقيق والتنقيح، والربط والمقارنة والترجيح. وهي في كل أحوالها تعالج المضمون المعرفي وتباشره وفق تلك الخطوات المنهجية والأدوات التحليلية والترتيبية. وهدف كل ذلك هو تقديم المحتوى تقديمًا جيدًا ومركَّزًا وواضحًا ومثمرًا، ودون أن تعتريه حالات السطحية والارتجالية والضبابية، وظواهر الحشو والتكرار وتكديس المعلومات والقصور في البيان والإيضاح والاستدلال والاستقراء والمناظرة والمحاورة.

---

(١) توطين العلوم، القريشي (ص ١٩٢).

كما أنها تعالج الواقع الدراسي والحياة الجامعية والمجتمعية؛ لتنطلق منه في التشخيص والتوصيف، ووضع الحلول والبدائل، وفعل التجاوز والنهوض. وهي في كثير من أحوالها لها أن تستأنس بمنهج الاستقراء والإحصاء والاستفتاء، وبمنهج التناظر والتحاور والمقارنة والموازنة والمقاربة.

النوع الثالث: المستلزمات الإجرائية:

وهي التي تُعنى بالنواحي العملية وبآليات وأدوات ومسالك التنفيذ والتطوير والمراجعة والتحسين. وهي تشمل مجمل الآليات الإدارية والقانونية والمالية والإعلامية، وكذلك آليات التقنين والتربية والتثقيف والتوعية العقلية والروحية، الفردية والجماعية. وربما يكون من باب ما يستلزمه التوطين، اعتماد المنتج العصري في مجال التقنيات والإنترنت والفضائيات، واستغلال الوسائط المعرفية والوسائل الإعلامية بأقصى درجة ممكنة؛ تحقيقًا للمسايرة وتعميمًا للفائدة، وضمانًا لأكبر قدر من التطور والتقدم في هذا المجال.

ومما يستلزمه التوطين - كذلك - وعلى مستوى المعرفة الإسلامية بالخصوص؛ الترجمة والتعريب والعناية بالاصطلاح. ويُقصد بالتعريب هنا استخدام اللفظ الأعجمي عربيًا، بعد تطويعه لمنهج اللغة العربية في بنيتها وأصولها، وتلوينه بلونها، سواء بزيادة أحرف لهذا اللفظ، أو بتغيير حرف أو أكثر، أو بتغيير حركة حتى تتلاءم مع العربية ويسهل على اللسان العربي استعمالها والنطق بها [١].

القسم الثاني: مستلزمات بيئة المعرفة الإسلامية:

ويراد بالبيئة في هذا السياق:

١ - البيئة البشرية:

والتي تمثلها إنسانية الإنسان [٢] باعتبارها

---

(١) توطين العلوم، القريشي (ص ١٧١).

(٢) إنسانية الإنسان هي وصف أو حقيقة شرعية مادية واعتبارية تُناط بها حقوق الإنسان وكرامته وتكليفه وتوظيفه. انظر كتاب حقوق الإنسان محور مقاصد الشريعة، أحمد =

أساسًا لأي تنمية أو نهضة. وهو الإنسان بتكريمه ورسالته ودوره، وبمختلف أبعاده العقلية والروحية والجسمانية. ومما يدل عليه التوطين في مجال الإنسان، جعل المعرفة الإسلامية خادمة للإنسان بوصفه إنسانًا موجودًا في الأرض؛ يعمرها ويحميها ويصلحها، وخادمة للإنسان بوصفه مواطنًا في وطن محدد الجغرافيا والنظام والأعراف؛ ووفقًا لإمكانيات هذا الوطن وخصوصياته وحاجياته.

ومن ثم، فإن العنصر البشري يُعد أحد أكبر العوامل التنموية والعناصر الحضارية. وهو المستلزم الأعظم في إنجاح أي معرفة إسلامية تتخذ مؤسسات التعليم العالي وطنًا لها وموقعًا لرسالتها ومهماتها الحضارية.

ومن هذا القبيل تبرز أهمية العناية بالأدمغة والطاقات المبدعة والنخب المتميزة، سواء بتكريمها

= الريسوني وآخرون (ص ١٧) وما بعدها.

وتشجيعها، أو باستقطابها واستدعائها للعودة إلى الأوطان والاستفادة من عطائهم وتفردهم، أو بكل وسيلة تحقق المراد والمأمول.

٢ - البيئة الطبيعية والجغرافية:

والتي تمثلها المدخرات والإمكانيات المادية والحياتية، ومجموع المتاح التقني والصناعي والزراعي، والبنية التحتية، والموارد والمنابع التي تدر بكل خير ومعروف ونفع.

والحق أن هذه المستلزمات تهدف إلى توطين المعرفة الإسلامية بخاصة من جهتين؛ جهة الاستفادة منها في دعم وتنمية هذه المعرفة؛ بما تدر به أموال وإمكانيات تسهم في هذه المعرفة، وجهة إفادة هذه البيئة ذاتها ودعمها وتطويرها وتقويتها؛ بتوظيف المعرفة الإسلامية في ذلك.

ومعنى ذلك أن يستفاد من عناصر القوة الموجودة في المعرفة الإسلامية في الاستغلال الأمثل لعوائد البيئة الطبيعية والجغرافية، ومن ذلك

عنصر الإيمان والإرادة، وعنصر الضبط والترشيد، وعنصر المراقبة والمحاسبة، وعنصر التجديد والتفعيل.

* * *

نماذج من توطين المعرفة الإسلامية
في مؤسسات التعليم العالي

هذه النماذج كثيرة؛ فمنها ما يتصل بمجال المعرفة الأصولية والفقهية، والمعرفة التفسيرية والحديثية، والمعرفة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، والمعرفة الحقوقية الإنسانية.

الأنموذج المجمل (١): توطين المعرفة القرآنية التأويلية في مؤسسات التعليم العالي:

المعرفة القرآنية لها عدة مفردات وعناصر؛ كمفردة مفهوم القرآن، وأسباب نزوله، وجمعه وتدوينه وترتيبه، وأقسامه من حيث السور والآيات والأحكام والمعاني، وصلته بالسنة الشريفة.

ومن أبرز مفرداته المعرفية والتشريعية والحجاجية، مفردة تفسيره وبيان معانيه وأحكامه. وقد اصطلح على تسميتها بالتفسير والتأويل والإفهام والتفهيم

والبيان وغير ذلك. كما أُدرجت تحت نظام معرفي ومنهجي مصطلحٍ على تسميته بعلم التفسير [١] الذي يتضمن قواعده وأدواته ويتسم بسماته وخصائصه ويزاوله أربابه وأهله.

وقد ظهرت في العهود المتأخرة أنماط جديدة ومناهج حديثة في القراءة التفسيرية والتأويلية [٢] للنص القرآني، تخالف - كليًا أو جزئيًا، تصريحًا أو تلميحًا - المفهوم السائد للتفسير والتأويل، وتؤسس لمفهوم جديد لقراءة النص القرآني تستدعي فيها كثيرًا من المنتجات المعرفية الحديثة، على غرار ما يُعرف بالهرمنوطيقيا، وموت المؤلف، والديالكتيك النازل، وغير ذلك.

---

(١) وهذا معروف تحت عنوان علم التفسير، انظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور (١/١١)، ومقدمات تفسير التحرير والتنوير للشيخ ابن عاشور، تعليق محمد الطاهر الميساوي.

(٢) بين نظريات القراءات الجديدة والاجتهاد الإسلامي، التسخيري (ص ٢٠٥)، والقراءة الجديدة لنصوص الوحي، تعقيب علي جمعة.

وهو الأمر الذي يستدعي التوطين للمعرفة التأويلية القرآنية، بمعنى أن يكون التأويل للنص القرآني مبنيًا على قواعده وخصائصه التي ينسجم فيها النص القرآني مع ذاته ومكوناته وسماته وسياقه، وبمعنى أن يكون - كذلك - منسجمًا مع بيئته العربية والإسلامية وثقافتها وهويتها ولغتها وأعرافها الإنسانية والاجتماعية المستمدة من مدلول هذا النص وتوجيهه وتفسيره وبنائه اللفظي والمعنوي ومضمونه الإنساني والحضاري.

ومن ثم، فإن إسقاط خلاف ذلك من المناهج الفكرية والمنجزات الحضارية المتنزلة في سياقاتها وظروفها المختلفة تمامًا عن السياق الوطني والذاتي والداخلي، وفضلًا عن مخالفته للبيئة العربية والإسلامية وخصائصها وحاجياتها وطموحاتها، فإنه سوف يؤدي إلى أخلال ومغالطات معرفية ومنهجية كبرى، وسوف يكون الأثر الخطير والشر المستطير في النفوس والأذهان والوقائع والمكتسبات؛

فيوقع في دوائر الفوضى والاضطراب والإعاقات في الفكر والسلوك وفي الاعتقاد والتحضر.

ومن هنا، **فإن من معاني التوطين** السوي للقراءة التأويلية للنص القرآني، **مراعاةَ اللغة الوطنية العربية** التي نزل بمقتضاها هذا النص، وتأسست معانيه وأحكامه (١) ؛ بناء على ارتباط اللغة بمعانيها وأسرارها وسياقاتها، وبناء - كذلك - على رقي اللغة العربية وثرائها وإعجازها وإيجازها واستغراقها، وقابلية التجدد فيها والتفاعل الحي مع الوقائع والحوادث (٢)، ودون أن تعود بالإبطال أو التعطيل أو التشويش أو التهميش على أصلها وكيانها أو على أصل

---

(١) ضوابط في فهم النص، عبد الكريم حامدي (ص ٩١). والموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي (٣٩٣/٢)، وتفسير النصوص في الفقه الإسلامي، محمد أديب صالح (٩١/١).

(٢) وقد ذكر القريشي أن من هذه الخصائص: العراقة والاستمرارية والنظم اللغوي والاقتصاد والإيجاز والقابلية للنمو والتكيف والتطور الاشتقاقي والقياسي والتعريب والتحديث... توطين العلوم، القريشي (ص ١٦٤ - ١٧٢).

أحكامها ومعانيها ومضامينها الحضارية والعالمية.

ومن معاني التوطين - كذلك - مراعاة الارتباط بالآخر المعرفي الشرعي، وهو في هذا السياق، الحديث النبوي الشريف أو السنة النبوية المبينة للنص القرآني والشارحة له، فضلًا عن دعم أحكامه وتأكيدها؛ فإن السنة - من الناحية المنهجية والمعرفية - تُعد أمرًا ضروريًا لبيان أحكام القرآن؛ وذلك لشدة الارتباط بينهما.

وهذا معدود من الحقائق العلمية والتاريخية والمنطقية؛ فالقرآن والسنة يشكلان وحدة معرفية وحقيقة شرعية تتكامل فيها المفردات والمعاني والدلائل والشواهد، وتقوى فيها الأحكام والمقاصد والقواعد الشرعية. ولذلك، فإن الدعوة إلى الاقتصار على تفسير النص القرآني بمعزل عن السنة وبياناتها، وبمعزل عن اللغة العربية وآدابها وقواعدها وأسرارها؛ دعوة خاوية على عروشها وخالية من حجيتها ومعقوليتها، وإن كان لها بريق إضفاء المنهج العلمي

المعاصر، والاستناد إلى النظريات اللسانية الحديثة، وإلى مقولاتها وشعاراتها.

ومن مراعاة التوطين – كذلك – مراعاة المعتقد والهوية والتاريخ والحضارة والجغرافيا؛ وهي كلها روافد للتجمعات الوطنية التي تتجلى فيها العروبة والإسلام داخل الأمة المسلمة. وهي كذلك تمثل عناصر قوة ومداخل تنمية وأسباب مناعة وحصانة ومقومات تأمين وتمكين؛ لما لها من آثار نفسية واجتماعية، وبموجب كونها من الحوافز والإرادات والقناعات لدى أصحابها من شعوب ودول هذه الأمة.

ومن ثم، فإن إحداث التغيير في نمط القراءة التأويلية بإحلال نمط أو أنماط غربية وإسقاطها، دون مراعاة سياقاتها والحاجيات والخصائص والمتطلبات العربية والإسلامية والوطنية؛ فإن كل ذلك لن يغير شيئًا من عقائد الناس ومستقراتهم المعرفية والحضارية، كما إنه لن يأتي إلا بمزيد إضاعة الأوقات وتبديد الإمكانيات في التهارج

الفكري والتناوش المعرفي والتصادم السلوكي والتخلف التنموي والحضاري.

الإفادة من المنتج المعرفي في مجال التأويلية الحديثة:

ما نود تأكيده بالقوة ذاتها، أن توطين القراءة التأويلية للنص القرآني لا يعني الجمود على الذات والوطن والعقيدة والهوية، ولا يعني استبعاد الآخر ورفض منجزاته بسبب كونها وافدة أو خارجية، ودون تمحيصها والحكم عليها بعدالة الحق والمعروف، كما يدل عليه نص القرآن الكريم: ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وإنما يعني عدم مصادمة مقتضيات التوطين وثوابت الوطن ومصالح المواطن. وهو ما يدل على أخذ النافع والدافع، وترك الضار والدمار.

وفي المنتجات المعرفية التأويلية الحديثة ما ينفع المفسرين ويدفع مسيرة التفسير في اتجاه غاياتها ومقاصدها، ونحو تقرير أصالة القرآن وترسيخ أحكامه وهديه وتوجيهه. ومن قبيل ذلك - **إجمالاً واقتضابًا**-:

• التفسير الموضوعي الذي تكون فيه الرؤية المعرفية القرآنية متكاملة الموارد والشواهد والمعاني والأحكام، ودون الاقتصار على بعض ذلك؛ مما يكون طريقًا إلى اجتزاء الحقيقة القرآنية الموضوعية، وإلى اختلال السير السلوكي المبني على فكره ومعتقده.

• التفسير الموضوعي الذي تكون فيه الرؤية المعرفية القرآنية مقتصرة على محتوياتها، ودون إقحام ما ليس منها، كإقحام الإسرائيليات والمبالغات [1]، وتشعبات الفلسفة والمنطق وعلم الكلام؛ مما قد يفوّت المراد الأصلي من التفسير، وغير ذلك.

الأنموذج (٢): توطين المعرفة الإفتائية في مؤسسات التعليم العالي:

المراد بالمعرفة الإفتائية:

المعرفة الإفتائية هي فرع من فروع المعرفة

---

(١) وهو الأمر المعدود من قبيل أبرز الأعمال التجديدية لعلوم القرآن والتفسير، وإعادة قراءة التراث التفسيري. المفسر والنص: المعجزة بين الرازي ومحمد عبده، رمزي إبراهيم (ص ٢٨٠).

الإسلامية. وهي المعرفة التي تُعنى بشأن الإفتاء أو الفتوى. والإفتاء - كما هو مُعرَّف في مظانه ومصادره - بيان حكم الشرع في نازلة خاصة. ومثالها: نازلة السرقات العلمية؛ فيُحكم عليها بالشرع كما يُحكم عليها بالقانون وباللوائح الجامعية والإدارية.

ومعنى كونها نازلة، أنها حادثة قد نزلت بالحياة العلمية والجامعية، ولها من الجدة في طبيعتها وأشكالها وآثارها ما يجعلها محتاجة إلى بيان حكمها الشرعي وفتواها الفقهية المحددة.

ومشتملات المعرفة الإفتائية: معرفة الأحكام الشرعية ومدركاتها الشرعية الجزئية: (النصوص والقرائن والآثار...)، ومدركاتها الشرعية الكلية: (القواعد والمقاصد والأصول الفقهية؛ كالقياس والاستحسان والنظر المصلحي والتخريج والترجيح ومرعاة مآلات الأفعال وقصود الناس والوقائع والأحوال). فهي تشمل:

- **معرفة النازلة باعتبارها واقعة إنسانية وحياتية:** وهو ما يقرر ضرورة معرفة الواقع وملابساته وأحواله في إصدار الفتوى.
- **معرفة الأحكام الشرعية ومدركاتها الجزئية والكلية:** وهو ما يقرر ضرورة معرفة الشرع وأحكامه وأدلته وقواعده ومقاصده ومنهج الاستنباط فيه.
- **معرفة منهج تنزيل الأحكام على النازلة،** أو حمل النازلة على الأحكام: وهو ما يقرر ضرورة أن يتصدى للفتوى العالم الخبير المتقن والحائز لشروط الإفتاء، والقادر على تحديد الحكم المناسب للنازلة المستجدة.

المراد بتوطين المعرفة الإفتائية في مؤسسات التعليم العالي:

هو أن تتخذ المعرفة الإفتائية موطنًا لها داخل هذه المؤسسات، سواء من حيث الأداء العلمي الذي تقوم به الجامعة، أو من حيث دورها في خدمة المجتمع وتنمية الوطن والإسهام الحضاري

العام. وهو الأمر الذي يبرز لنا مستويين لهذا التوطين؛ مستوى الداخل الذي تكون فيه المعرفة الإفتائية أحد المطالب المعرفية والأكاديمية والبحثية اللازمة في أداء مؤسسات التعليم العالي، ولا سيما المؤسسات المتخصصة في الدراسات الإسلامية. ومستوى الخارج الذي تكون فيه المعرفة الإفتائية أحد المطالب الوظيفية والبيانية والإرشادية، والتي تسهم في الحياة الاجتماعية والوطنية والإنسانية.

متطلبات المعرفة الإفتائية باعتبارها أداءً علميًّا داخل مؤسسات التعليم العالي:

قررنا أن المعرفة الإفتائية داخل هذه المؤسسات، تكون أحد المطالب الأساسية في أدائها ونشاطها؛ كالمعرفة الإسلامية، والمعرفة اللغوية والأدبية والتاريخية والرياضية والطبية وغيرها. وذلك بالنظر إلى أهمية الإفتاء في التنمية البشرية والوطنية والإنسانية، واعتباره حاجة معرفية أكاديمية من جهة أولى، وحاجة اجتماعية ووطنية وحضارية.

والمعرفة الإفتائية في الداخل الجامعي تتطلب عدة أمور ضرورية وحاجية وتحسينية؛ هي بمثابة الشروط الضرورية أو الوسائل اللازمة في تحقيق أغراض هذه المعرفة وتجاوز عوائقها ومبطلاتها.

وهذه المتطلبات منها ما هو معرفي يُعنى بالمضمون العلمي لهذه المعرفة من حيث تحديده وضبطه وتأصيله وتحقيقه وتحريره وتنقيحه وتجديده.

ومنها ما هو منهجي يُعنى بترتيب هذا المحتوى وتنظيمه وتوضيحه وتسهيله وتعميمه وتطبيقه.

ومنها ما هو إجرائي يُعنى بضبط المستلزمات والآليات التنفيذية والإسنادية والتقنينية والإعلامية والتحفيزية وغيرها.

ومن هذه المتطلبات ما يُعنى بالنازلة ذاتها، وذلك باعتبارها واقعًا إنسانيًا وحدثًا حياتيًا له جذوره في الواقع الاجتماعي وفي نفس الإنسان، وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الإلمام بمعرفة هذه النازلة في واقعها الموضوعي، وفي إطارها الزماني والمكاني والبيئي.

وهذا الأمر يتطلب معرفة هذا الواقع وحسن تصويره من الخبير المتخصص في مجال النازلة، وحسن تصوره من المجتهد المفتي وحسن تعقله وتفهمه؛ من أجل حسن الحكم عليه والإفتاء فيه.

ومن المتطلبات الإجرائية - كذلك - اعتماد عملية التدريب على الفتوى لتنمية المهارات الإفتائية، وعدم الاقتصار على التلقين النظري وسرد المعلومات وتقديم المحاضرات والمداخلات، **وكذلك عدم الاقتصار على دراسة النوازل والفتاوى القديمة والحديثة بمعزل عن دراسة بيئتها الحضارية وسياقها التاريخي ومحيطها الإنساني والاجتماعي؛** بل إن أمر هذه الدراسة يقتضي استنطاق تلك النوازل والفتاوى ومعرفة منهج التعامل معها، فهمًا وتصورًا واستنباطًا وتنزيلًا وتفعيلًا.

متطلبات المعرفة الإفتائية باعتبارها أداءً وظيفيًا داخل المجتمع:

وهنا يُنظر إلى المعرفة الإفتائية باعتبارها وظيفة

في المجتمع ومدخلًا من مداخل تنميته وتحضره وتقدمه. وهذا متوقف على متطلبات هذه المعرفة باعتبارها أداءً علميًا داخل الجامعات، ومتوقف على متطلبات أخرى لها ارتباط بالمجتمع ومكانته ونشاطاته ومساحات العمل فيه. وهو ما يجعلنا نقرر بأن العملية الإفتائية يمكنها أن تحقق أهدافها الاجتماعية والحضارية؛ إذا تأسست على الفهم العميق والإحاطة الدقيقة بالمجتمع ومكوناته وأحواله وأعرافه ومشكلاته، وعلى التواصل المثمر والتعاون الدائم مع سائر مؤسسات المجتمع وفئاته المتنوعة، ودون إقصاء أو استثناء أو امتهان وازدراء. والواجب في هذا السياق منوط بذمتين:

- **ذمة مكونات المجتمع السياسي والمدني المشغولة** باحترام الإفتاء المتخصص والموفّق، واحترام دوره ومجال عمله، وتقرير استحقاقاته المادية والأدبية والتنافسية المسئولة.

- **ذمة جهات الإفتاء المشغولة بفتح الجسور مع**

مكونات المجتمع والتعاون معها والاستفادة من خبراتها.

ويمكن في تحقيق هذا الواجب وضع الآليات والبرامج التوافقية التي تتعاون في المتفق عليه ويعذر بعضها البعض في المختلف فيه. وذلك من أجل الاستفادة من كل مكونات المجتمع، ومن أجل التكامل المعرفي والتنموي والحضاري؛ فالمُفْتون دورهم جلي في التصحيح والإقناع والتوجيه الديني والإيماني والسلوكي، وغيرهم دورهم واضح في حسن تصوير الواقع وتفكيك مفرداته وتحليل سماته وإسناد المُفْتين بما يكون عونًا لهم على حسن الفهم والتطبيق. وفي كلٍّ خير.

والمهم أن المعرفة الإفتائية بوسعها أن تخدم التنمية الوطنية والبشرية؛ إذا أعملت شروطها ومستلزماتها، وإذا تنزلت في إطارها الوطني وسياقاته وحاجياته وخصوصياته ومتطلباته الأمنية والإنمائية والحضارية.

المؤيدات الشرعية لتوطين المعرفة الإفتائية:

توطين المعرفة الإفتائية داخل المجتمع والدولة

وفي مؤسسات التعليم العالي، ليس أمرًا جديدًا وطارئًا، وليس حادثًا مستجدًّا أمْلَته أوضاع العصر الحالية ومقتضيات تطوراته وعولمته وتداعياته المختلفة؛ وإنما هو أمر قديم ومعروف في أوساط العلم والفقه، ودون أن يحمل هذا اللقب الجديد الذي وُسِمَ ونُعت به، وهو لقب التوطين. وجِدَّتُه تتمثل في هذا اللقب والعناوين، وفي بعض الأمور الإجرائية والواقعية المتصلة بزيادة الأبحاث وتعميقها وتحيينها، والمتصلة ببعض السياسات التعليمية والتربوية والفكرية والاجتهادية، وببعض المؤسسات والهيئات والصيغ التعبيرية والإعلامية والعملية وغيرها.

وبالنظر إلى مضمون التوطين وحقيقته الجوهرية المعنية بحيازة المعرفة الإفتائية لموقع وطني وجامعي، تقوم فيه بدورها وتحقق فيه نشاطها وأغراضه وغاياته؛ فبالنظر إلى هذه الحقيقة الجوهرية يتبين أن التوطين متجذر في ثقافتنا العربية الإسلامية، وفي دائرتنا الفقهية الاجتهادية. ومن ذلك: ما قرره

العلماء بخصوص ما يُعرف بفقه البلدان وفقهاء الأمصار وفتاوى المجتمعات ونوازل الأمة والدولة، وما يُعرف بقواعد الفتوى التي تنص - إزاء تقرير الفتاوى وبيان الأحكام - على مراعاة البلدان والأماكن والأزمان والأحوال والأعراف والعوائد الإنسانية والاجتماعية، والتي تنص على مراعاة مآلات الأفعال واعتبار النيات والقصود ومعرفة حال المستفتي والمجتمع، وحالة النازلة والواقع.

ومن صيغ هذه القواعد نجد صيغة القاعدة التالية: « تتغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحال »، وصيغة قاعدة: « لا يُنكر تغير الأحكام المبنية على العرف والمصلحة لتغير الزمان »، وقاعدة: « الأمور بمقاصدها » [١]، وقاعدة: « الأعمال بالنيات » [٢].

كما نجد بعض الصيغ التعبيرية الأخرى التي يُفهم منها مدى الاعتبار بالأوطان والأمصار في

(١، ٢) ينظر علم القواعد الشرعية، الخادمي (ص ١٤٧) وما بعدها.

عملية التفقه والإفتاء والاستنباط. ومن ذلك: صيغة بعض أهل العلم التي يُسند فيه الاختلاف إلى اختلاف العصر والزمان وليس إلى اختلاف الدليل والحجة والبرهان. وهذه الصيغة هي: « هذا اختلاف عصر وزمان وليس اختلاف حجة وبرهان ». وكذلك صيغة القولة العمرية المعروفة، والتي أحال فيها اختلاف قضائه إلى اختلاف أزمنة القضاء وظروفه، فقد قال: « ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضي ».

ونجد كذلك ما اشتهر به الشافعي من اعتماده على مذهبين فقهيين ومنهجين إفتائيين بحسب اختلاف البلدان والأماكن؛ فقد كان له مذهب فقهي قديم في العراق، وكان له مذهب جديد في مصر؛ ولذلك تقرر في فقه الشافعي المذهب القديم والمذهب الجديد. وكل هذا يؤسس لمعنى التوطين الفقهي والإفتائي، أي لجعل الإفتاء يخدم الوطن وخصائصه وحاجياته، ويجيب عن مشكلاته ونوازله. وربما تختلف الفتوى بالشرق عن الفتوى

بالغرب، بل إن الفتوى داخل البلد الواحد تختلف باختلاف أقاليمه ومدنه، وباختلاف فئاته وهيئاته، وباختلاف مجالاته وأنشطته، وباختلاف لحظاته وأوقاته.

توطين المعرفة الإفتائية المعاصرة:

هذا التوطين في الواقع المعاصر يُعنى بمراعاة الأقاليم والأوطان المعاصرة ومراعاة مكوناتها وخصائصها وحاجياتها، وسواء أكانت هذه الأوطان في الداخل العربي والإسلامي أم كانت في العالم الخارجي. وهو الذي نقصد به العالم الغربي الأوروبي والأمريكي، والعالم الشرقي الصيني والآسيوي، وغير ذلك مما لا يكون واقعًا داخل العالم العربي والإسلامي.

ومعنى هذا التوطين أن تكون المعرفة الإفتائية خادمة لهذه الأوطان ومستجيبة لمتطلباتها الجامعية والمجتمعية، وأن تباشر مختلف قضاياها ومشكلاتها، وفقًا لرؤية معرفية متكاملة ومنهجية اجتهادية دقيقة ومتينة، تُراعى فيها فلسفة الإسلام والاجتهاد

والإفتاء، ويقوم بها أربابها المتخصصون من أهل العلم الشرعي وأهل الخبرة والاختصاص المرتبط بالموضوع الإفتائي، ويُفعِّل فيها صحيح النظر وتجدده وموازناته ومقارباته واختياراته وبدائله.

وقد أضحى عالمنا المعاصر يباشر ما يُصطلح على تسميته بفقه الأقليات والأكثريات والجاليات، وفقه المواطنة والاندماج والتعايش، وفقه الفرد والمجتمع والدولة والأمة، وفقه الأولويات والممكن والمقاربات والموازنات، وغير ذلك مما كان متأثرًا في صياغته وبيانه بواقع المجتمعات والدول والمكونات البشرية والمدنية والحضارية.

ولا ينبغي أن يُفهم هذا التصنيف الفقهي المعاصر بحسب الأوطان أو الفئات أو المجالات، على أنه تضارب في الفقه والفتوى، وأنه مسوغ لإحداث الخلل والقصور والتشهي في دائرة الاجتهاد والتوجيه والتعليل، بل إن ذلك كله مقرر لمبدأ الاختلاف الفقهي المحمود، والتنوع الاجتهادي المبني على تنوع

أسبابه وبيئاته، ودال على صلاحية التشريع وخلود الرسالة وتجدُّد منهج النظر وطريق الاستنباط. كما أنه مشير إلى حقيقة التوطين بمعناها المتصل بمراعاة الأغراض الوطنية والإمكانيات البشرية والمقاربات النظرية والحلول العملية.

مستلزمات توطين المعرفة الإفتائية المعاصرة في مؤسسات التعليم العالي:

● **التكوين المعرفي الشرعي المتكامل للُمفتين،** والذي يجمع بين التكوين الفقهي الجزئي والتكوين الكلي الأصولي والمقاصدي والتفسيري والحديثي والثقافي بوجه عام.

● **التكوين المعرفي النفسي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والطبي والمعلوماتي والإعلامي والحضاري بوجه عام.** وذلك بحسب ما يتطلبه موضوع الإفتاء وطبيعة التخصص والأداء الوظيفي والحاجة الاجتماعية أو الدولية المتعينة.

- **إقامة دورات تدريب المفتين لتنمية المهارات الإفتائية.**

- **الإفادة من شبكة المعلومات الدولية ومن تقنياتها المختلفة،** على مستوى التحصيل المعرفي، وإجراء المقابلات وتنظيم الملتقيات، وإعداد المكتبة الإفتائية وبنك معلومات الإفتاء والمفتين.

- **الإفادة من الوسائل الإعلامية والوسائط المعرفية والتقنيات المعاصرة،** على مستوى تنظيم الأرشيف، واستقراء مدونات النوازل، وإعداد الرسائل الجامعية المتخصصة، وتنمية القدرات الاستنباطية والتعليلية والترجيحية.

- **التأطير الدستوري والقانوني لمؤسسات الإفتاء وأعماله؛** بما يجعل الإفتاء عملًا سياديًّا ووطنيًّا ومرعيًّا ومهيبًا، ودون أن تناله الأهواء والمغالطات، ومع المحافظة على استقلاليته البنَّاءة وجدارته التنموية والإسهامية والتوافقية مع مختلف مكونات الدولة والمجتمع.

• **الإسناد الإعلامي والتثقيفي للأداء الإفتائي ورجالات الفتوى**؛ بما يقرر المكانة ويقنع بالدور ويعزز الوجود ويُفعِّل النشاط، وبما يعطي للإفتاء بُعْدَهُ الشمولي الذي يلامس قضايا المجتمع المختلفة، ودون أن يقع في طرف الهيمنة والاستئثار، أو في طرف الإقصاء والتهميش والتبعيض والتحريف.

• **الرعاية المادية والأدبية**؛ بما يصون الحرمة الجسدية والنفسية والأسرية والاجتماعية للمفتين والفقهاء، وبما يؤهلهم للتفرغ والتخصص والجودة والإتقان والإبداع والابتكار.

• **الفصل المنهجي والوظيفي بين تخصص الإفتاء وغيره من التخصصات** التي قد تتشابه معه، كتخصص الإمامة والخطابة والإرشاد، وتخصص تدريس الفقه الإسلامي والتفسير والحديث والسيرة والأصول والمقاصد والسياسة الشرعية والأحكام السلطانية. فهذه التخصصات، ولئن كانت تتداخل فيما بينها معرفيًا ومنهجيًا وتاريخيًا

وواقعيًا، إلا أنها لا يمكن أن تكون بديلًا عن مرتبة الإفتاء، حيازةً معرفية وتراكمًا علميًا، ودربةً وخبرة ومهارة، وفهمًا للواقع وانخراطًا في أفراده ومجتمعاته، واتصالًا بأعرافه وعوائده، وإدراكًا لخفاياه وملابساته.

* * *

فكرة مشروع توطين المعرفة الإسلامية
في مؤسسات التعليم العالي

مجمل هذه الفكرة اعتبار المعرفة الإسلامية الأصيلة والسوية والمتزنة والواعية رافدًا معرفيًا وثقافيًا ووطنيًا في غاية الأهمية الحضارية والتنموية والأمنية. وهي تتكامل مع سائر الروافد المعرفية الأخرى؛ لتحقق المعرفة المتعارفة والمتكاملة والمتعاونة على صياغة الشخصية المتكاملة وتنمية الوطن النامي والآمن والمتحضر.

كما أنها تأخذ بتقنيات العصر وتباشر الواقع وتفهم أحواله ومنجزاته، وتتفهم مشكلاته وتحدياته. ولفكرة هذا المشروع أبعاده النظرية والفلسفية، وخصائصه الحضارية والتاريخية، ومستلزماته المادية والإعلامية والتقنية، والإرادة العامة والخاصة، والإدارة الجادة والفاعلة، مع ما يستوجب ذلك من الاستفادة من متطلبات العمل المؤسسي ومعايير

الجودة وآليات المتابعة والتطوير والتحسين. وهو مشروع - كما نظنه - ذو تجاذبات وتداخلات وتوازنات في الفكر والسلوك، في الداخل والخارج، في الحال والمآل. نسأل الله التوفيق والتسديد. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه

أ.د. نور الدين مختار الخادمي

بتونس العاصمة، فجر يوم السبت

١٣ فيفري - فبراير ٢٠١٠م/ ١٥ صفر ١٤٣١هـ

* * *
* *
*

فهرس المصادر والمراجع

١ - الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إعداد اليونسكو، القسم الأول، (٢/٣٦٥، ٣٦٦)، ترجمة: أنطوان مقدسي وآخرين، مطبعة دمشق، (١٣٣٦هـ/ ١٩٦٧م).

٢ - الإسلام والحداثة، عبد المجيد الشرفي، الدار التونسية للنشر، ومطبعة دار القلم، تونس، (ط ١)، (١٩٩٠م).

٣ - بين نظريات القراءات الجديدة والاجتهاد الإسلامي، محمد علي التسخيري، مقال بمجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة، الدورة السادسة عشرة، الجزء (٢)، (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

٤ - تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، محمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، (ط ٣)، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

٥ - توطين العلوم في الجامعات العربية والإسلامية: رؤية المشروع، د. علي القريشي، سلسلة: كتاب الأمة، العدد (١٢٥)، (ط ١)، جمادى الأولى (١٤٢٩هـ)، ماي (٢٠٠٨م)، الدوحة، قطر.

٦ - ظاهرة التطرف والعنف من مواجهة الآثار إلى معالجة الأسباب، مركز البحوث والدراسات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر، سنة (٢٠٠٦م).

٧ - ضوابط في فهم النص، عبد الكريم حامدي، سلسلة: كتاب الأمة، العدد (١٠٨)، (ط ١)، رجب (١٤٢٦هـ/ سبتمبر ٢٠٠٥م)، السنة الخامسة والعشرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر.

٨ - علم القواعد الشرعية، نور الدين الخادمي، مكتبة الرشد، ناشرون، الرياض، (ط ١)، (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

٩ - القراءة الجديدة لنصوص الوحي، تعقيب علي جمعة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، جدة، الدورة السادسة عشرة، الجزء (٢)، (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

١٠ - المفسر والنص: المعجزة بين الرازي ومحمد عبده، رمزي إبراهيم، أطروحة دكتوراه مرقونة بجامعة الزيتونة، كانت جاهزة للمناقشة غير أن صاحبها توفاه الله تعالى قبل مناقشتها، (٢٠٠٥/٢٠٠٦م).

١١ - المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، العالم يوسف حامد، الدار العالمية للكتاب الإسلامي بالرياض، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية، (ط ٢) سنة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

١٢ - مقدمات تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، قرأها ووثق شواهدها وعلق عليها محمد الطاهر الميساوي، دار التجديد، ماليزيا، (ط ١)، (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م).

١٣ - مقدمة كتاب توطين العلوم في الجامعات العربية والإسلامية، عمر عبيد حسنة، سلسلة: كتاب الأمة، العدد (١٢٥)، (ط ١)، جمادى الأولى (١٤٢٩هـ)، ماي (٢٠٠٨م)، الدوحة، قطر.

١٤ - الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، دار المعرفة، بيروت، (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).

* * *

السيرة الذاتية للمؤلف

- نور الدين بن مختار الخادمي، تونسي الجنسية، مولود سنة (١٩٦٣م).

- متحصل على شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية من جامعة الزيتونة، تخصص أصول الفقه ومقاصد الشريعة.

- أستاذ التعليم العالي بالمعهد الأعلى لأصول الدين بتونس.

- مدير مدرسة الدكتوراه بجامعة الزيتونة بتونس.

- تولى سابقًا بجامعة الزيتونة رئاسة قسم الشريعة، ورئاسة وحدة بحث فقهاء تونس.

- عضو اللجنة الوطنية القطاعية للعلوم الإنسانية والاجتماعية والدينية بوزارة التعليم العالي بتونس.

- عضو لجنة الماجستير والدكتوراه والتأهيل الجامعي بجامعة الزيتونة.

- عضو المجلس العلمي بالمعهد الأعلى لأصول الدين بتونس.

- خبير سابق بمجمع الفقه الإسلامي بجدة في إطار معلمة القواعد الفقهية.

- خبير حاليًا بالموسوعة العربية بالألكسو.

- باحث متعاون بالموسوعة الأصولية الكويتية.

- عضو اللجنة الاستشارية لترجمة التراث الإسلامي بمكتبة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية.

- عضو الهيئة العلمية الاستشارية بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة بالرياض، التي يشرف عليها فضيلة الشيخ أ.د. عبد الرحمن النفيسة.

- عضو مؤسس لمركز دراسات مقاصد الشريعة بمؤسسة الفرقان بالمملكة المتحدة.

- عضو بموقع الفقه الإسلامي الإلكتروني الذي يشرف عليه الدكتور خالد الدعيجان.

- عضو سابق باللجنة الدولية للأخلاقيات الحيوية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

- أسهم ببحث في موسوعة الفقه الطبي وأخلاقيات المهن الصحية بالرياض.

- قدم مشروع موسوعة مقاصد الشريعة لندوة المقاصد بماليزيا، وهو ينتظر البدء فيها.

- يدرس بجامعة الزيتونة طلبة المرحلة الجامعية وطلبة الدراسات العليا المقررات التالية: فقه، أصول الفقه، مقاصد الشريعة، القواعد الفقهية، فقه النوازل والقضايا المعاصرة، قواعد ومقاصد المواريث، منهج البحث والتكوين البيداغوجي.

- له دروس عن بعد في جامعة تونس الافتراضية، وهي في القواعد الفقهية والمقاصد الشرعية.

- له أكثر من خمسة وعشرين كتابًا منشورًا. وتسعة (٩) مقالات منشورة بعدة دوريات عربية وإسلامية. وله (١٦) كتابًا ومقالًا في طريق النشر.

- له دروس في مقاصد الشريعة بجامعة المعرفة العالمية بالرياض.

- شارك وحضر في (٣٤) مؤتمرًا علميًا دوليًا ومحليًا.

- عمل أستاذًا مشاركًا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة خلال العام (١٤٢٩هـ)، ودرس طلبة الماجستير والدكتوراه علم مقاصد الشريعة.

- عمل سابقًا بكلية المعلمين بمكة المكرمة، وبكلية العلوم القانونية والاجتماعية، وبجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

- ناقش وأشرف على عدد كبير من رسائل الدكتوراه والماجستير والمذكرات داخل تونس وخارجها.

- حكّم عددًا كبيرًا من الأبحاث والمقالات، وراجع عدة كتب.

- شارك في وضع مناهج دراسية جامعية.

- قدم عدة برامج إذاعية بالجمهورية التونسية وبالمملكة العربية السعودية.

- قدم عدة محاضرات ومداخلات إذاعية وتلفزية بتونس والسعودية.

- له إسهامات إعلامية بالصحافة التونسية والعربية.

- له اهتمام خاص بمقاصد الشريعة، والقواعد الفقهية، والنوازل، والاجتهاد المعاصر، وقراءة النص الديني، والخطاب الديني المعاصر، وبقضايا تيسير العلوم الشرعية، والإسهام في الأعمال العلمية الموسوعية والمعجمية المتخصصة.

- زاول الخطابة والإمامة بجوامع ومساجد العاصمة التونسية.

* * *

رقم الإيداع

٢٠١٠/١٠٩٠٩

الترقيم الدولي I.S.B.N

978-977-342-901-0

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم . . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

نشكر لك اقتناءك كتابنا : « توطين المعرفة الإسلامية في مؤسسات التعليم العالي » ورغبة منا في تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهمٌ بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائمًا بملاحظاتك ؛ لكي ندفع بمسيرتنا سويًا إلى الأمام .

* فهيًا مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-

الاسم كاملًا : .... الوظيفة : ....

المؤهل الدراسي : .... السن : .... الدولة : ....

المدينة : .... حي : .... شارع : .... ص.ب : ....

هاتف : ☐☐☐☐☐ / ☐☐☐☐☐☐☐ : e-mail

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

....

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : .... المدينة .... العنوان ....

....

- ما رأيك في أسلوب الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ ممتاز (لطفًا وضح لِمَ) ....

....

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضح لِمَ) ....

....

(من أجل تواصل بنَّاء بين الناشر والقارئ)

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟ ☐ رخيص ☐ معقول ☐ مرتفع

(لطفًا اذكر سعر الشراء) .... العملة ....

- هل صادفت أخطاء طبعية في أثناء قراءتك للكتاب ؟

☐ لا يوجد ☐ نادرًا ☐ يوجد أخطاء طبعية

لطفًا حدد موضع الخطأ ....

....

....

عزيزي انطلاقًا من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة . . . فلا تتوانَ ودَوِّن ما يجول في خاطرك : -

....

....

....

....

....

....

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسية منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال .

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على

e-mail:info@dar-alsalam.com

أو ص . ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا

(من أجل تواصل بنّاء بين الناشر والقارئ)

الكِتَابُ في سُطورٍ

يُراد بهذا التوطين جعْل المؤسسات التعليمية الجامعة موطنًا لتدريس المعرفة الإسلامية وتعميقها وتفعيلها على صعيد المجتمع والتنمية والتزكية والتواصل العالمي والإسهام الإنساني. وهذا يتحدد بحسب اختصاصات هذه المؤسسات وأدوارها المختلفة.

فالجامعات الشرعية تختص في ذلك، والجامعات الأخرى تأخذ من المعرفة الإسلامية ما يتصل باختصاصها وما يفي بالحاجة الأكاديمية والمجتمعية والحضارية، وما يسهم في حماية الثوابت وتوازن الشخصية ومنع الغلو في الفكر والعتو في السلوك.

الناشر
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع وا
القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب ١٦١
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٣٢٨٢٠ - ٢
فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢+)
الإسكندرية - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤
www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com

